

مقابلة

مارلين خليفة
@marlenekhalife

المنسقة الخاصة للأمم المتحدة: لا يزال خطر سوء التقدير ماثلاً في الجنوب

اهتز الاستقرار السائد في الجنوب اللبناني اثر حادثة العاقبية التي قضى فيها الجندي الايرلندي شون روني بعد مهاجمة الالية التي كان يقودها الى المطار وجرح 3 جنود ايرلنديين. جاء ذلك بعد شهر واحد على صدور التقرير الدوري عن القرار 1701 في نيويورك، وبعد 4 اشهر على تمديد مجلس الامن لقوات "اليونيفيل" في نهاية آب الفائت وصدور القرار 2650

اقفل العام 2022 على حادثة مأسوية هزت قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان، مما اثار تساؤلات عدة حول انعكاس هذه الحادثة على ولاية "اليونيفيل" وتفويضها وتعاونها مع الجيش اللبناني والسكان المحليين. في هذا السياق، يجب التذكير بأن القرار 2650 نص في احد بنوده على الاتي: " يكرر مجلس الامن ان "اليونيفيل" لا تحتاج الى اذن مسبق او اذن من اي شخص للاضطلاع بالمهام الموكلة اليها، وانه يسمح لها باجراء عملياتها بشكل مستقل. ويدعو الاطراف الى ضمان حرية حركة "اليونيفيل"، بما في ذلك السماح بتسيير الدوريات المعلنة وغير المعلنة عنها. ويدين المجلس مضايقة وترهيب افراد "اليونيفيل"، وكذلك استخدام حملات التضليل الاعلامي ضد حفظة السلام. كما يطلب من البعثة اتخاذ تدابير لرصد المعلومات المضللة ومكافحتها".

في مقابلة مع "الامن العام" تشرح المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان وممثلة الامن العام للامم المتحدة يوانا فرونتسكا ابعاد الحادثة، وتتطرق الى جوانب مختلفة من الشؤون السياسية والديبلوماسية المتعلقة بلبنان.

■ ما هو تقييمك لما حدث في 14 كانون الاول الفائت حيث قضى جندي ايرلندي في العاقبية وجرح ثلاثة اخرون، هل لها انعكاسات خطيرة على ولاية "اليونيفيل" وعلى التعاون مع الجيش اللبناني والاهالي؟

□ ان العلاقات بين "اليونيفيل" والجيش اللبناني والسلطات المحلية في جنوب لبنان والسكان طالما كانت ممتازة لأن قوات "اليونيفيل" تلعب دوراً مهماً وهي تحاول المساعدة في بناء الاستقرار والسلام في لبنان، وسمعة

"اليونيفيل" جيدة جداً منذ بداية وجودها في المنطقة. وكل الدول تقدر "اليونيفيل"، ليس فقط الدول المشاركة فيها. انا حزنت جداً حين علمت بأن جندياً ايرلندياً قضى في هذا الحادث المؤسف. اود ان اشير الى انه في التاريخ الحالي (16 كانون الاول) لا نزال نتطلع الى التحقيق ومعلومات دقيقة حول ما حصل، واسبابه. في هذه الظروف، لا يمكن الا ان اعبر عن التضامن والتعاطف مع ايرلندا وخصوصاً انها من بداية وجود اليونيفيل كانت تعمل ضمن نشاطاتها وهي متمسكة بمبادئ عالية في حفظ السلام. ان موت هذا الجندي يعني كثيراً للسلطات الايرلندية وللشعب الايرلندي وطبعاً لليونيفيل، وعلياً ان نقدر ذلك، وهذه خسارة كبرى.

■ القرار 2650 الذي مدد لليونيفيل في آب الفائت والصادر عن مجلس الامن اتاح لليونيفيل التحرك دون العودة الى الجيش اللبناني، هل هذا القرار يطبق فعلياً وهل تسبب بهذا الحادث خصوصاً وانه اثار بلبلة كبرى حين صدوره؟

□ ان الحرية الكاملة لحركة اليونيفيل هي امر اساسي لتنفيذ ولايتها بموجب القرار 1701. وقد كرر مجلس الامن هذه الضرورة مراراً وتكراراً وليس فقط في القرار 2650. ووضحت "اليونيفيل" ذلك في بيان في ايلول الماضي بما فيه ان البعثة تعمل بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني. تلك المسائل هي مسائل عملياتية التي من الافضل ان يتم التطرق اليها من اليونيفيل والجيش اللبناني. في ما يتعلق بحادثة 15 كانون الاول، من المهم جداً اثبات الحقائق والملابسات المتعلقة بعملية القتل المأساوية لاحد جنود حفظ السلام واصابة ثلاثة اخرين بجروح. لا

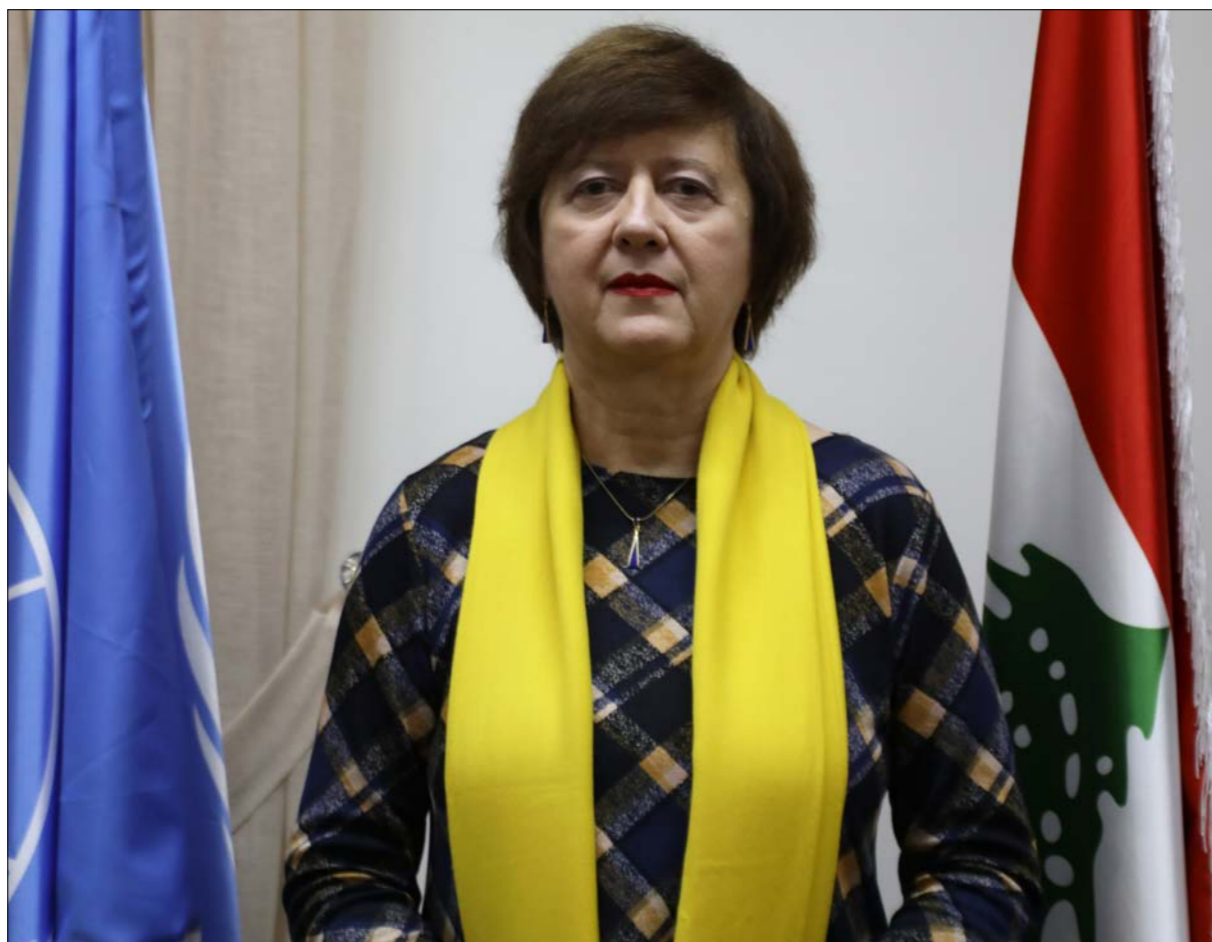
يمكن اتمام ذلك الا من خلال تحقيق سريع وشامل، ومن المهم ايضاً وبالقدر نفسه في هذه الاثناء ان تمتنع عن اي تكهنات حول الدوافع المحتملة للحادثة.

■ بالنسبة الى القرار 1701 والتقرير الاخير كان النقاش حاداً في لبنان اثر التمديد الاخير للقوات الدولية الذي نص على حرية الحركة المطلقة لهذه القوات من دون مواكبة دوريات الجيش اللبناني واحتمال دخولها للاملاك الخاصة هذا النقاش لم ينته داخلياً، هل تطرقت في احاطتك الاخيرة الى هذا الموضوع وكف سيتم حله؟

□ للتوضيح فقط، تم ذكر الجزء الخاص باليونيفيل امام مجلس الامن من زميلي وكيل الامن العام للامم المتحدة لعمليات السلام جان بيير لاكروا. لكن ما يمكنني ملاحظته هو انه في تقريره عن تنفيذ القرار 1701، اكد الامن العام انطونيو غوتيريش على واجب الجيش اللبناني تسهيل وصول "اليونيفيل" الى جميع المناطق التي تطلبها البعثة وضرورة ان تحقق الحكومة في اية قيود على حركة "اليونيفيل". من المهم جداً لتنفيذ التفويض ان "تحتزم حرية حركة "اليونيفيل" في جميع عملياتها ووصول "اليونيفيل" الى الخط الازرق بجميع اجزائه بشكل كامل ومن دون عوائق".

■ يعيش لبنان شغوراً رئاسياً منذ 31 تشرين الاول الفائت، وسط حكومة تصريف اعمال عاجزة عن الاجتماع دورياً، كيف تترين الى هذا الوضع؟ هل سيطول؟

□ يعد الفراغ الرئاسي مصدر قلق كبير، خصوصاً وان البلاد لا تزال تعاني من تأثير الازمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي طال امدها

2023
HAPPY NEW YEAR

المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان وممثلة الامن العام للامم المتحدة يوانا فرونتسكا.

■ ما الطريق امام لبنان للخروج من الازمات السياسية والاقتصادية التي يشهدها؟

□ تتطلب مواجهة التحديات مؤسسات دولة تعمل بكامل فعاليتها وتعبئة كل الامكانات التي يمتلكها لبنان. هذا يتطلب انتخاب رئيس جديد للجمهورية على الفور وتشكيل حكومة تعمل بكامل فعاليتها وقادرة على تنفيذ الاصلاحات، لاسيما تلك المطلوبة لإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي. هذا يعني أيضاً بذل جهود متوازنة بين العمل التشريعي للبرلمان والعمل التنفيذي للحكومة. يتوقع الشعب اللبناني ان تتصرف قيادته باحساس اكبر بالمسؤولية والاستعجال للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد. هذا ضروري لاعادة بناء ثقة الناس واملهم في مستقبل افضل لبلدهم.

وفقاً لولاية "اليونيفيل" من حقها التحرك بحرية لكن التعاون والتنسيق مستمران مع الجيش

من شأن اتمام الاتفاقية مع صندوق النقد ان يساعد لبنان في اعادة بناء الثقة الدولية

والتي تثقل كاهل الناس. تتطلب معالجة هذه التحديات مؤسسات دولة تعمل بكامل فعاليتها وتعبئة كل الامكانات التي يمتلكها لبنان. كل يوم اضافي من دون رئيس ومع مؤسسات الدولة معطلة هو بالفعل يوم مهدور. لم يعد هناك وقت نضيعه لمعالجة ازمات لبنان المتراكمة. هناك حاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة من المعنيين اللبنانيين لوضع مصلحة البلد ومواطنيه فوق الاجندات السياسية والشخصية والتغلب على الخلافات، وايجاد حل في مكانه ان يساعد في انقاذ لبنان. اظهرت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي ذكرتها سابقاً كيف يمكن تحقيق انجازات تاريخية عندما يتحد قادة لبنان لتحقيق هدف مشترك. أمل ان يجدوا الان الشجاعة والتصميم وحسن النية لاختتام انتخاب رئيس جديد للجمهورية بنجاح.

الطاقة، اقله في الوقت الحالي، الى تقليص المخاطر واعطاء الاولوية للحقول الموجودة عوضاً عن التنقيب وعن تطوير مناطق جديدة، علماً ان هذه التطورات خارجة عن سيطرة لبنان. افهم ان الحفر في البلوك 4 لم يؤد الى النتائج المرجوة. ان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التاريخية قد مهدت الطريق اليوم امام الكونسورتيوم المفوض بالبدء باستكشاف بلوك 9، والتي من المقرر ان تتم في عام 2023. التنقيبات الناجحة في البلوك 9 في امكانها ان تزيد من اهتمام شركات الطاقة الاخرى. عندما يتعلق الامر بالاستثمارات الاجنبية (الضخمة) - سواء في قطاع الطاقة او في اي مجال آخر - يتنافس لبنان ايضا مع دول اخرى في جميع انحاء العالم. تحتاج البلاد الى الارتقاء بموقعها لكي تكون قادرة على اغتنام الفرصة عندما تصبح الظروف اكثر ملاءمة. يجب ان يشجع هذا السلطات اللبنانية على التوصل الى حلول مبتكرة.

■ ماذا عن احتلال بلدة الغجر بعد اعتراف اسرائيل بالقيام باسغال في البلدة واكتفى التقرير بدعوة اسرائيل للانسحاب من دون القيام باجراءات على الارض كما يفعل في الجانب اللبناني؟

□ يبقى القرار 1701 عاملاً مهماً للاستقرار. ان التزام لبنان واسرائيل القرار جعل من الممكن الحفاظ على الهدوء على طول الخط الازرق منذ العام 2006، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الثلاثية والتنسيق الوثيق بين "اليونيفيل" والجيش اللبناني في جنوب لبنان. مع ذلك، لا تزال بعض الالتزامات معلقة من كلا الطرفين بموجب القرار 1701، بما في ذلك على سبيل المثال، مسألة السلاح خارج سيطرة الدولة في لبنان ومسألة التحليق الجوي الاسرائيلي وكذلك الاحتلال الاسرائيلي لشمال الغجر ومسألة مزارع شبعاء التي لم تحل بعد. في انتظار التنفيذ الكامل للقرار 1701 ووقف دائم لاطلاق النار، من الضروري ان يتجنب الطرفان الاعمال الاستفزازية والخطاب التحريضي. لا يزال خطر سوء التقدير قائماً ويمكن ان يخرج هذا الوضع الهش بسهولة عن مساره.



اشيد بقوة بالجيش اللبناني والمديرية العامة للامن العام التي تعمل بلا كلل للحفاظ على امن لبنان واستقراره.

من الطبيعي ان يؤدي غياب فاعلية مؤسسات الدولة لاسيما في السلطة التنفيذية الى زيادة المخاطر في لبنان

امداداتها، اقله في أوروبا. اخيراً، استذكروا للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 27) في مصر، يواصل المجتمع الدولي جهوده للحد من الانبعاثات وللأسراع في تحويل الطاقة. وسط مجريات ملتبسة، قد تتطلع شركات

لبنان امر ضروري لضمان استفادة البلد وشعبه الى اقصى حد من هذا الانجاز.

■ يبدو ان الشركات العالمية تتلأأ عن الدخول في مناقصة جديدة لاستخراج الغاز والنفط من البحر اللبناني، لماذا؟

□ من المرجح ان تلعب العديد من العوامل المختلفة على المستوى العالمي والاقليمي والمحلي، دوراً في التأثير على القرارات الاستثمارية لشركات الطاقة. ان البيئة الاقتصادية الصعبة في العالم لا تزال متأثرة بوباء كورونا وتتسم بنمو اقتصادي ضعيف وارتفاع في مستويات التضخم. الغزو الروسي لاورانيا الذي ادى الى اضطراب كبير في سوق الطاقة ودفع الى ارتفاع حاد في الاسعار، اوجب اعادة النظر في امن الطاقة وفي تحركات لتنويع

الداخلي ومن اجل الاستقرار والامن عامة في لبنان، يعمل مكتب المنسق الخاص للامن المتحدة في لبنان على انشاء آلية تابعة للامن المتحدة للدعم المالي الطارئ، بما يتماشى مع العناية الواجبة بحقوق الانسان التي يمكن ان تساعد في حماية الجهورز والقدرة العملية لقطاع الامن. نحن نشجع الشركاء على النظر في المساهمة بالموارد المالية لاستكمال الالتزامات الحالية لهذه الالية. بالاضافة الى ذلك، تقدم "اليونيفيل" ايضا دعماً غير فتاك، مثل الوقود والغذاء والامدادات الطبية والدعم اللوجستي للجيش اللبناني في الجنوب، عملاً بالقرار 2650 (2022).

■ ما هي المخاطر الامنية الداخلية المحتملة؟ □ كما ذكرت سابقاً، يقوم الجيش اللبناني والمؤسسات الامنية الاخرى بعمل هائل في الحفاظ على امن لبنان واستقراره على الرغم من الازمة. لكن من الطبيعي ان يؤدي غياب فاعلية مؤسسات الدولة، لاسيما في السلطة التنفيذية، الى زيادة المخاطر في لبنان. هذا بالاضافة الى ضرورة انتخاب رئيس جديد للجمهورية من دون مزيد من التأخير وتشكيل حكومة متمكنة لتنفيذ الاصلاحات.

■ قدمت احاطة امام مجلس الامن حول القرار 1701 قبل صدور التقرير الدوري عنه في 29 تشرين الثاني واشدت بوضع حد للنزاع الحدودي واقامة حدود بحرية دائمة ووصفت الامر بالانجاز التاريخي الذي يعزز الامن والاستقرار ويحقق فوائد اقتصادية، في لبنان لم نلمس فوائد هذا الاتفاق بعد لا سياسياً ولا اقتصادياً، لماذا؟

□ ان المنافع طويلة الامد. ما فعلته الاتفاقية هو فتح مساحة ثقة بين الجانبين وعلى المستوى الاقليمي، مما يمكن من التنقيب عن موارد النفط والغاز في مناخ مستقر وامن. هذه خطوة مهمة للغاية لتشجيع الشركات والمستثمرين، لكن المنافع الاقتصادية الملموسة لن تتحقق بين ليلة وضحاها. انها عملية تستغرق الوقت والاجتهاد والالتزام. بالاضافة الى ذلك، فان وجود مؤسسات دولة مستقرة ومتمكنة وفعالة في

صفقة مع صندوق النقد الدولي. مع صدور ميزانية الدولة لعام 2022 بعد 7 اشهر، يبدأ العد العكسي لاعتماد ميزانية العام المقبل في حلول شهر كانون الثاني 2023. كل ذلك يبرهن مرة اخرى عن اهمية وجود مؤسسات تعمل بكامل فعاليتها. يجب على المعنيين اللبنانيين ان يدركوا ان التقاعس عن العمل غير مبرر في ظل الوضع السياسي والاقتصادي والمالي الحالي.

■ ما هو الدعم الذي تحظى به مؤسسة الجيش اللبناني والمؤسسات الامنية ومنها الامن العام اللبناني من الامم المتحدة؟ □ اولاً، اود ان اشيد بقوة بالجيش اللبناني ومؤسسات امن الدولة الاخرى، بما في ذلك المديرية العامة للامن العام اللبناني التي تعمل بلا كلل للحفاظ على امن لبنان واستقراره على الرغم من ظروف الوضع الاقتصادي والمالي الصعبة، والذي يؤثر على المؤسسات والمواطنين على حد سواء. كانت الامم المتحدة، بقيادة مكتب المنسق الخاص للامن المتحدة في لبنان، نشيطة لسنوات في عمل تنسيق الدعم الدولي للجيش اللبناني في اطار قرار مجلس الامن رقم 1701. تحت رعاية الامم المتحدة، قدم الجيش اللبناني وغيره من المؤسسات الامنية خططهم على امتداد خمس سنوات في المؤتمرات الوزارية التي عقدت في روما في عامي 2014 و2018. كانت هذه الخطط مثابة وثيقة ارشادية للجهود الدولية والتي يشجعها مكتب المنسق الخاص للامن المتحدة في لبنان بانتظام من خلال تفاعله مع الجهات المانحة الدولية او عبر تقديم التقارير الى مجلس الامن. في عام 2021، شارك مكتب المنسق الخاص للامن المتحدة في لبنان في استضافة مؤتمر باريس الوزاري للدعوة الى دعم طارئ للجيش اللبناني، نظراً الى فقدان القوة الشرائية التي تؤثر على موظفي المؤسسة. منذ ذلك الحين، يحث مكتب المنسق الخاص للامن المتحدة في لبنان على تقديم دعم دولي طارئ للجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي تماشياً مع القرارين 2591 (2020) و 2650 (2022). كجزء من هذا الدعم الطارئ وبهدف الحفاظ على جهوز عمل الجيش اللبناني وقوى الامن

■ ما هي الاجواء الدولية التي استقبلتها وخصوصاً من خلال زيارتك الى المملكة العربية السعودية؟

□ عندما قدمت الاحاطة امام مجلس الامن في 28 تشرين الثاني، سررت برؤية المجلس لا يزال متحداً في شأن الحاجة الى دعم لبنان، وهو امر لا ينطبق على الازمات الدولية الاخرى. لكن جميع اعضاء مجلس الامن شددوا على ضرورة المضي قدماً في انتخاب رئيس للجمهورية وازالة جميع العقبات امام عمل مؤسسات الدولة وتنفيذ الاصلاحات. سمعت الشيء نفسه خلال زيارتي للمملكة العربية السعودية. للبنان اصدقاء في مجلس الامن التابع للامن المتحدة وفي مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان وفي المجتمع الدولي بشكل عام، لكنهم جميعاً ينتظرون القادة السياسيين اللبنانيين ان يبادروا بالتحرك.

■ تقومين باتصالات دورية مع جميع الاصدقاء اللبنانيين، ما هي العقدة في التعطل الدائم للنظام اللبناني؟

□ المفتاح هو الانتقال من النظرية الى الممارسة، من الكلام الى المبادرة والانجاز. الحلول واضحة والمطلوب هو الفعل لبنان يحظى بجميع المتطلبات، فليده اناس بمؤهلات ومعرفة ممتازة. المطلوب هو الالتزام والارادة السياسية.

■ لا يبدو ان مؤسسات الدولة قادرة على اتمام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ما هي انعكاسات ذلك؟

□ من شأن اتمام الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ان يساعد لبنان بشكل كبير في اعادة بناء الثقة على الصعيد الدولي. الاصلاحات المطلوبة للتوصل الى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي واضحة. تم اتخاذ بعض الخطوات الايجابية، مثل اعتماد ميزانية الدولة لعام 2022 والموافقة على قانون السرية المصرفية. لا يزال يتعين القيام بالمزيد، لكن تلك كانت خطوات في الاتجاه الصحيح. بالاضافة الى خطوات في الاتجاه الصحيح، لا تزال هناك تشريعات يجب اقرارها في البرلمان (مثل اطار قرارات البنوك وضبط رأس المال) وهي مطلوبة للتوصل الى